

# رؤية مستقبلية مقترحة للنهوض بتخصص علم النفس التربوي

## إعداد

أ.د/ محمد عبد الرؤوف عبد ربه محمد

أستاذ علم النفس التربوي  
بكلية التربية جامعة المنوفية



## (١) تمهيد:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤية مستقبلية للنهوض بتخصص علم النفس التربوي، وفي سبيل ذلك وجد الباحث أنه في حاجة ماسة للإجابة على مجموعة تساؤلات مهمة: أولها ما هي الخلفية التاريخية لبدایات هذا العلم التي يجب أخذها في الاعتبار ثم الانطلاق منها والبناء عليها عند تقديم هذه الرؤية المستقبلية، وما هي مراحل تطور موضوعات هذا العلم؟، وما هي موضوعاته السائدة حالياً؟، وما هي المؤشرات التي تظهر الحاجة إلى النهوض به في مصر؟، وإلى ماذا يجب أن نتطلع في المستقبل للنهوض به؟

**واعتمد الباحث في ذلك على:**

(١-١) بعض الدراسات السابقة التي حاولت حصر الموضوعات التقليدية لتخصص علم النفس التربوي، والتي تم فيها الرجوع إلى تحليل ما تم نشره في المجلات والدوريات العلمية الشهيرة ببعض دول العالم، مثل مجلة علم النفس التربوي Journal of Educational Psychology التي تصدر عن جمعية علم النفس الأمريكية الشهيرة (APA)، والمجلة البريطانية لعلم النفس التربوي British Journal of Educational Psychology، ومجلة المراجعة التربوية في آسيا والمحيط الهادي Asia Pacific Education Review التي تصدر في كوريا الجنوبية عن معهد البحث التربوي بجامعة سول الوطنية، بالإضافة إلى غيرها من المجلات التي تناولتها تلك الدراسات بالتحليل؛ للوقوف على تصنيف واضح للمجالات التاريخية لموضوعات هذا العلم خلال فترات زمنية متفاوتة اختلفت من دراسة إلى أخرى، وذلك للوقوف على نقاط انطلاق هذا العلم، وما كان مأمولاً له.

(٢-١) موقع الباحث العلمي Google Scholar الذي يشترك فيه معظم الباحثين في العالم من تخصص علم النفس التربوي، ومنهم الباحثين المصريين، فضلاً عن معظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث، وذلك للاطلاع على تطور الموضوعات البحثية عبر فترات زمنية متعاقبة، وعلى الموضوعات الأكثر توثيقاً وحدائماً في هذا التخصص حالياً، وذلك للوقوف على خطوات تطور العمل الأكاديمي في هذا التخصص، واستنباط إذا ما كان يسير على الخطى التي كانت مأمولاً له وفقاً لأهداف نشأته وموضوعاته الأساسية التي انطلق منها في الأصل، وكان تركيز الباحث منصباً في ذلك بشكل أكبر على حقل العمل الأكاديمي في هذا التخصص بمصر خاصة.

## (٢) ما هي الخلفية التاريخية لبدايات علم النفس التربوي؟

إن علم النفس التربوي أكثر حداثة بالقياس إلى كتابات الفلاسفة اليونانية القديمة التي اهتمت بموضوعات التربية وعلم النفس، ويعتبر جوهانز فردريك هربارت (١٧٧٦ - ١٨٤١م) هو أول من جعل علم النفس التربوي مجالاً تطبيقياً لعلم النفس، وذلك حينما حاول في بداية انفصال علم النفس عن الفلسفة الاستفادة من قوانين علم النفس في توجيه الأنشطة التعليمية في المدارس.

ثم كان اهتمام فرانسيس جالتون (١٨١٢ - ١٩١١م) بميدان القياس العقلي، وما أدخله جيمس كاتل (١٨٦٠ - ١٩٤٤م) وألفرد بينيه (١٨٥٧ - ١٩١١م) من تطويرات عليه هي العامل الأول في تحديد ملامح علم النفس التربوي الحديث من خلال إدخال القياس النفسي والتربوي كأحد الموضوعات التي ينشغل بها هذا العلم الوليد.

ثم أطلق ستانلي هول (١٨٤٤ - ١٩٢٤م) أول مجلة علمية متخصصة في علم نفس النمو بالولايات المتحدة الأمريكية في العام (١٨٩١م) على وجه التحديد، واعتبرت هذه المجلة أول ظهور لعلم يطبق قوانين النمو في مجال التربية، مما ساعد ومهد لاستقلال علم النفس التربوي كمجال تطبيقي هو الآخر، ولكن للاهتمام بتطبيق قوانين علم النفس في مجال التربية.

ولقد كان كتاب (علم النفس التربوي) لمؤلفه هويكنز في العام (١٨٨٦م) هو أول مؤلف حقيقي في هذا التخصص، ثم تبعه بعد ذلك كتاب (علم النفس الأساسي والتربية) لمؤلفه بالدوين في العام (١٨٩١م)، وبعده كتاب (أحاديث إلى المعلمين والمتعلمين) لمؤلفه وليم جيمس في العام (١٨٩٩م)، ثم كتاب (علم النفس التربوي) لمؤلفه الشهير إدوارد لي ثورنديك في العام (١٩٠٣م)، ثم كتاب (علم النفس في المدرسة) لمؤلفه دكستر وجارليك في العام (١٩٠٨م)، ثم إطلاق أول مجلة علمية متخصصة في هذا المجال وهي مجلة علم النفس التربوي في العام (١٩١٠م) التي تصدرها جمعية علم النفس الأمريكية (APA)، وكانت أول مقالة فيها بقلم ثورنديك، والتي تبعها أيضا بنشر نظريته عن التعلم في كتابه الثاني (علم النفس التربوي) في العام (١٩١٤م).

وينظر الكثيرون إلى العام (١٩١٠م) على أنه يمثل البداية التاريخية الرسمية لانطلاق علم النفس التربوي بعد إصدار أول عدد من المجلة العلمية المشار إليها في الولايات المتحدة الأمريكية وتسابق الباحثين للنشر فيها من أمثال ترمان، وكرونباخ، وفرانك فيرلي، وكابزر، وغيرهم، وما تبع ذلك من

إطلاق عدد من المجالات العلمية الأخرى في أوروبا وروسيا ليبدأ تكون مسار خاص بموضوعات علم النفس التربوي فقط.

### (٣) ما هي مراحل تطور موضوعات علم النفس التربوي؟

كان من المأمول أن يلعب علم النفس التربوي دورًا وسيطاً بين علم النفس والتربية، إلا أن ذلك واجه العديد من التحديات، كان أهمها هو الاختلاف الكبير بين المختصين في هذا العلم في تحديد موضوعاته، حيث يرى البعض منهم أن كون هذا العلم بمثابة حلقة وصل بين علم النفس والتربية هو ما تسبب في اتساع دوائر البحث فيه، مما أدى إلى التشتت لدرجة تكاد تفقد هذا العلم هويته إن لم يتم الانتباه إلى ضرورة الرجوع إلى البدايات التاريخية له؛ للوقوف عليها، والانطلاق منها إلى الآفاق المستقبلية التي كانت متوقعة له.

كما كان أحد أهم هذه التحديات أيضاً هو عمل المختصين في علم النفس التربوي جنباً إلى جنب مع الأخصائيين في التحليل النفسي، والأخصائيين الاجتماعيين، والأخصائيين في اضطرابات النطق والكلام، والأخصائيين في الإرشاد التربوي، والمعلمين، فرغم ما كان له من فوائد تطبيقية مهمة، إلا أنه ساهم أيضاً في طمس جزء من الهوية المستقلة التي نشأ عليها هذا العلم، وتبع ذلك توسع غير عادي لموضوعاته خرج كثيراً عن بداياته التاريخية.

وفي ضوء ذلك يمكن وصف التغيرات التطورية في مسار موضوعات المشتغلين بعلم النفس التربوي التي أمكن رصدها على النحو التالي:

(٣-١) ظهرت موضوعات تنتمي إلى علم النفس التربوي قبل أن يستقل كعلم منفصل، وذلك في آراء كل من أفلاطون وأرسطو، حيث ناقشا موضوعات مثل: الفروق الفردية بين المتعلمين في التفكير، وكيفية تطور التفكير لديهم، وكيفية قياسه، وطبيعة كل متعلم في حل المشكلات التي تواجهه أثناء التعلم، وكيف ينتقل أثر التعلم لدى المتعلمين، والفروق الفردية بين الناس في كيفية تدريب الجسم على تهذيب مهاراته المختلفة اعتماداً على الجوانب النفسية وصولاً إلى ما نسميه نحن الآن التربية الخلقية للمتعلمين وأثرها على العلاقة بين المعلم والمتعلم، فضلاً عن دور المعلم فيها، بل إن أفلاطون قد ناقش كيفية تطور المعرفة لدى الفرد من خلال الخبرة التي يمر بها، والتي تساعده على فهم سلوك العالم المحيط به، بما يعد مؤشراً مبكراً على ما نسميه نحن الآن الاتجاه السلوكي في تفسير التعلم، وناقش أرسطو عمليات الاسترجاع، والعوامل المؤثرة فيها، وأثرها على

تسهيل التعلم، بما يعد مؤشراً مبكراً على ما نسميه نحن الآن الاتجاه المعرفي في تفسير التعلم، فكانت هذه المناقشات بمثابة سوابق تاريخية مبكرة لعلم النفس التربوي حتى قبل أن يظهر كعلم مستقل؛ نظراً لما لها من أهمية كبيرة في فهم تعلم الإنسان، وفهم كيفية تطور معارفه وإدراكه.

(٢-٣) مثلت دراسات جون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤م) جذوراً تاريخية مبشرة بموضوعات علم النفس التربوي، والتي كان من بينها نظريته الشهيرة حول السجلات الفارغة، التي أشار خلالها إلى أن التعلم يحدث أساساً بناء على الخبرة، وأن الفرد يولد بدون أي معرفة، وأن التجريب هو مصدر بناء التعلم؛ لأن عقل الفرد في بدايته يكون عبارة عن قرص فارغ يبدأ في الامتلاء بالمشاعر والأفكار من خلال الانطباعات الأولية التي يكونها عن الأشياء والأحداث المحيطة به، ثم يُخضع تلك الانطباعات للتجريب من أجل التأكد من صدقها، وهذا هو نفس الأسلوب الذي اتبعه الباحثون بعد انفصال علم النفس التربوي كعلم مستقل في تفسير تطور المعرفة لدى المتعلم.

(٣-٣) كانت دراسات جوهانز فردريك هريارت (١٧٧٦ - ١٨٤١م) حول أثر شخصية كل من المعلم والمتعلم على نواتج التعلم بمثابة البداية الأولى لتطبيق مبادئ علم النفس على الممارسات التربوية داخل المدرسة، فضلاً عن النصائح التي قدمها للمعلمين حول ضرورة اتباعهم لخطوات مرتبة لمساعدة المتعلمين على استقبال المعلومات الجديدة وتعلمها.

(٤-٣) تميزت الفترة من (١٨٩٠م) حتى (١٩٢٠م) بأنها العصر الذهبي لعلم النفس التربوي؛ لأنها الفترة التي توهجت فيها آراء وليم جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠ م) مؤسس علم النفس في الولايات المتحدة الأمريكية، الذي كان يرى أن علم النفس يعتبر علم صميم، بينما التدريس فن، وأنه من المستحيل أن تنتج العلوم فنونا بشكل مباشر، وإنما تحتاج إلى تطبيق وسيط بينهما، وأن هذا التطبيق هو علم النفس التربوي، كما أنه في هذه الحقبة الزمنية تسابقت الجامعات في إنشاء أقسام علمية متخصصة تحمل مسمى علم النفس التربوي، وتواجد معظمها في كليات التربية، واهتمت تلك الأقسام بتحديد موضوعات معينة لهذا التخصص، كما شهدت تلك الحقبة أيضاً أول محاولة من قبل ألفرد بينيه المولود في (١٨٥٧م) لتطبيق الاختبارات التجريبية في ميدان علم النفس التربوي، وعلى وجه التحديد في العام (١٨٩٨م) عندما استخدم اختباره الشهير في الذكاء للتفريق بين الأطفال العاديين وغيرهم من ذوي الاحتياجات العقلية الخاصة سواء داخل غرفة الفصل المدرسي أو في

المعامل المتخصصة، ويبقى هذا الاختبار بمثابة الاختبار التجريبي الأول في علم النفس التربوي حتى بعد ما أدخله عليه سيمون من تعديلات في العام (١٩١٦م).

(٣-٥) شهدت فترة الستينيات من القرن الماضي ارتباط موضوعات علم النفس التربوي بشكل أساسي بغرفة الصف المدرسي من حيث التعلم، والمتعلم، وموقف التعلم، وفاعلية المعلم، ولذلك قاد الاتجاه السلوكي دفة هذا العلم خلال تلك الفترة، متأثراً في ذلك بالإسهامات السابقة لثورنديك (١٨٧٤-١٩٤٩م) في مجال تفسير التعلم، وانتقال أثر التعلم، وتعديل سلوك المتعلم، والتعلم المبرمج، وغيرها من الإسهامات التي جعلت البعض يعتبره بمثابة الأب الروحي لعلم النفس التربوي؛ نظراً لما لأبحاثه من تطبيقات تربوية متعددة، ومتأثراً كذلك بالإسهامات السابقة لبافلوف (١٨٤٩ - ١٩٣٦م) في التعلم الشرطي الكلاسيكي وكذلك بإسهامات سكنر (١٩٠٤ - ١٩٩٠م) في التعلم الشرطي الإجرائي.

وفي نفس تلك الحقبة الزمنية بدأ الاتجاه المعرفي في منافسة الاتجاه السلوكي في قيادة دفة هذا العلم متأثراً في ذلك بالكتاب الشهير (كيف نفكر؟) لمؤلفه جون ديوي (١٨٥٩ - ١٩٥٢م)، الذي أشار فيه إلى ضرورة تقديم المادة المتعلمة بشكل مشوق لتشجيع المتعلمين على التفكير وحل المشكلات أثناء التعلم، مما ساعد على فتح آفاق جديدة أمام موضوعات علم النفس التربوي لدراسة كل العوامل المتعلقة بالتفكير وعلاقته بالتعلم.

ثم زادت منافسة الاتجاه المعرفي للسلوكي بعد ظهور نظرية النمو المعرفي الشهيرة لجان بياجيه (١٨٩١ - ١٩٨٠م)، وما أظهرته حول كيفية نمو ذكاء الأطفال وفقاً لمراحل متعاقبة ومتداخلة، مما كان له أكبر الأثر في ظهور موجة هائلة من الموضوعات البحثية ذات المنحى العقلي المعرفي، وما تبعها من انعكاسات تطبيقية في غرفة الصف المدرسي، مثل أبحاث فلاناجان وكلاارك وبراون. ووصل ذلك الأمر إلى الدرجة التي يمكن القول معها أن علم النفس التربوي قد تحول من التوجهات السلوكية إلى التوجهات المعرفية، خاصة مع ظهور علم النفس المعرفي، وكذلك مع نجاح برونر (١٩١٥ - ٢٠١٦م) في دمج نظرية جان بياجيه المعرفية إلى مجال علم النفس التربوي بتركيزه على التعلم بالاكشاف، والتعلم بحل المشكلات، وما لهما من أسس معرفية ذات انعكاسات تربوية وتطبيقية كثيرة.

(٣-٦) استمر الاتجاه المعرفي هو السائد في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بين المشتغلين في مجال علم النفس التربوي، فدرسوا من خلاله النظريات المعرفية التي تفسر استقبال المتعلم للمعلومات، وكيفية معالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، وكيفية نسيانها، وكان أحد المشهورين في هذا المجال آلان بايفيو (١٩٢٥ - ٢٠١٦م) صاحب نظرية الترميز المزدوج، التي أظهرت بعدها موجة من الأبحاث حول العمليات العقلية مثل الانتباه، والإدراك، وأثرها على سرعة وبطء التعلم، وظلت تلك الموجة سائدة خلال تلك الفترة.

وفي ظل هذا التوجه لم يخل الأمر من دراسة البعض لموضوعات مثل الأساليب المعرفية، وأساليب التعلم، واضطرابات النطق والكلام، وعسر القراءة، وبرامج التعلم الخاصة بضعاف السمع والبصر وذوي فرط النشاط الزائد المصحوب بقصور الانتباه، وغيرهم من ذوي الإعاقات الذهنية وذوي الاحتياجات الخاصة.

ورغم تلك الموضوعات التي كانت تعتمد على نظريات الذكاء التقليدية، والتي كانت تنتظر إليه باعتباره عامل عام واحد، أو عاملان، أو في أحسن الأحوال على أن له عوامل متعددة، إلا أنه ظهرت موضوعات جديدة بنيت على نظرية جاردنر المولود في العام (١٩٤٣م)، والتي نشرها في العام (١٩٨٣م)، وأطلق عليها نظرية الذكاءات المتعددة، وما تبعها من تحول نحو دراسة الموهوبين وبرامج التعلم الخاصة بهم.

(٣-٧) انتقلت في فترة التسعينيات من القرن الماضي دفة الموضوعات السائدة في علم النفس التربوي إلى دراسة التفكير، ومهاراته، وأنواعه، وبرامج تنميته، وأثرها على نواتج التعلم، وما تبع ذلك من تركيز على اضطرابات التفكير، والخلل في العمليات العقلية المعرفية، وما تسببه من صعوبات للتعلم في كلا الشقين الأكاديمي والنمائي، وكان السبب في طفو تلك الموضوعات على ساحة علم النفس التربوي في تلك الحقبة الزمنية هو تأثيرها الشديد بنموذج الذكرة العاملة الذي نشره آلان بادلي المولود في العام (١٩٣٤م)، والتعديلات التي أدخلها عليه من خلال أبحاثه المتعاقبة، وكذلك تأثيرها بنظرية جون سويلر المولود في العام (١٩٤٦م)، والتي نشرها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي تحت مسمى نظرية العبء المعرفي، والتي أظهرت آرائه حول الفروق الفردية بين المتعلمين في التعامل مع مهام التعلم المختلفة من حيث السرعة والدقة في الاستجابة لها وفقا لمستوى تعقد

المثيرات التي تحملها كل مهمة، فتبعتها موجة من الموضوعات البحثية ركزت في معظمها على أسباب الخلل في انتباه المتعلمين أثناء مهام التعلم التي تُحملهم أعباء إدراكية تفوق سعة ذاكرتهم العاملة، وتبارى الباحثون في تصميم البرامج لتدريب المتعلمين على التعامل مع الأحمال المتفاوتة لمهام التعلم.

(٣-٨) شهد مطلع القرن الحادي والعشرين تحول علم النفس التربوي نحو التركيز على موضوعات تخص الجانب الانفعالي للشخصية بعد عقود متعاقبة من التركيز على الجانب العقلي المعرفي، وكان على رأس ذلك موضوعات مثل الأساليب الانفعالية، والتنظيم الانفعالي، والخرائط الانفعالية، والتجهيز الانفعالي، والكفاءة الانفعالية، والانتباه الانفعالي، والوعي الانفعالي، والإبداع الانفعالي.

وكان من نتائج هذا التحول ظهور موجة هائلة من تسارع المشتغلين في علم النفس التربوي نحو موضوعات علم النفس الإيجابي، حيث بدأ في مصر وبعض البلدان العربية دراسة موضوعات جديدة تنتمي له؛ لما لها من تأثير على شخصية المتعلمين والمعلمين وعلى مردود التعلم، وكان من بين تلك الموضوعات الرضا عن الحياة، وجودة الحياة، والأمل، والتفاؤل، والحب، والسعادة، والإيثار، والتعاطف، والتسامح، والتدفق النفسي، وآليات الرضا النفسي، والامتنان، والرجاء، وغيرها.

(٣-٩) تشهد الفترة الحالية عودة لموضوعات علم النفس التربوي ذات الصلة بالجانب العقلي المعرفي مرة أخرى - حيث لم تكن توقفت من الأساس-، ولكن بدأت دراسة موضوعات جديدة مثل العمليات العقلية العلائقية، وهي التي تقوم بها بعض الخلايا المخية الدقيقة المسماة بالعصبونات العلائقية والموجودة في الفص الجبهي للمخ، وأثرها على سرعة التعلم، وعلاقتها بالوظائف التنفيذية، والتفكير العلائقي وأثره في تعلم الرياضيات.

ومن خلال هذا يمكننا أن نستنتج أن موضوعات علم النفس التربوي كانت دائما متصلة بشكل أساسي بغرفة الصف المدرسي، حيث تناول الباحثون موضوعات متعلقة بموقف التعلم، وشروطه، والعوامل المؤثرة فيه، وموضوعات أخرى مرتبطة بالمتعلم، والعوامل المتعلقة به التي تؤثر على نتائج التعلم، وكذلك موضوعات خاصة بالمعلم، ومدى فاعليته، والجوانب الشخصية له المؤثرة على نتائج المتعلمين.

وبالتالي يمكن لنا أن نحدد خمس مجالات بعينها لموضوعات هذا التخصص ظلت سائدة لفترة ليست بالقصيرة هي: التعلم، والسلوك الاجتماعي، والنمو، والفروق الفردية، والإحصاء، إلا أن بعض

موضوعاته قد امتدت أيضا لتشمل مجالات أخرى مثل: الإحساس، والانتباه، والعادات، والجانب الانفعالي في الشخصية، والذاكرة، والنمو العقلي، والتأخر الدراسي، والمقاييس والاختبارات، وظلت هذه الموضوعات أيضا سائدة بين الباحثين لفترة زمنية أخرى.

#### (٤) ما هي موضوعات علم النفس التربوي السائدة حاليًا؟

هناك دراسات حاولت استقصاء الواقع الحالي لموضوعات علم النفس التربوي، وحددتها في سبع مجالات هي:

- (٤-١) موضوعات أكاديمية تتعلق بالقراءة، والحساب، وتكوين المفاهيم، وتكوين الاتجاهات.
- (٤-٢) موضوعات تركز على التعلم والتدريس، وما يتعلق بهما من موضوعات فرعية مثل التعلم التعاوني، والتعلم المنظم ذاتيا، واستخدام التكنولوجيا في التدريس.
- (٤-٣) موضوعات تركز على العمليات المعرفية، وما يتعلق بها من موضوعات فرعية مثل الذاكرة، والاستراتيجيات المعرفية، والمعتقدات المعرفية.
- (٤-٤) موضوعات تركز على الفروق الفردية بين المتعلمين، وما يتعلق بها من موضوعات فرعية مثل التحصيل الدراسي، والدافعية، وكفاءة الذات، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعي.
- (٤-٥) موضوعات تركز على العلاقات الاجتماعية وأثرها على التربية، وما يتعلق بها من موضوعات فرعية مثل علاقات الآباء والأبناء، وعلاقات المعلمين والمتعلمين، والضبط المدرسي.
- (٤-٦) موضوعات تركز على التربية الخاصة، وما يتعلق بها من موضوعات فرعية مثل برامج رعاية جميع فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومعينات التدريس الخاصة بهم.
- (٤-٧) موضوعات تركز على الإرشاد، وما يتعلق به موضوعات فرعية مثل برامج الإرشاد النفسي والتربوي، وأثرها على نواتج التعلم، والمقارنة بين فعاليتها.

أما تحليل الموضوعات المنشورة على موقع الباحث العلمي Google Scholar في تخصص علم النفس التربوي خلال الفترة من (٢٠٠١م) حتى الآن، فأسفر عن تصنيف تلك الموضوعات التي تمثل الواقع الحالي لعلم النفس التربوي إلى خمس مجالات رئيسة هي:

- (٤-٨) الإسهامات المعرفية للتعلم والتعليم: ويندرج تحت هذا المجال موضوعات مثل العمليات المعرفية، والفروق الفردية بين المتعلمين فيها، والذاكرة، وما وراء المعرفة، والتنظيم الذاتي، والدافعية،

والوعي بما وراء اللغة، والوعي الشكلي، والتعلم المركب، والعبء الإدراكي، والتعلم بالعمل مقابل التعلم بالمشاهدة، وأدلة التعلم، والتحليل المعرفي وما وراء المعرفي للتعلم المنظم ذاتيا، وإدارة الأعباء المعرفية المختلفة أثناء مهام التعلم.

(٩-٤) **العمليات العقلية المرتبطة بالتعلم والتعليم:** ويندرج تحت هذا المجال موضوعات مثل السياقات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتدريس والتعلم، والعلاقات بين المعلم والمتعلم، والعلاقات بين المتعلمين، والتعلم بالمعنى، والضبط المدرسي، والوظائف التنفيذية، وكذلك بعض القضايا المتعلقة بالجانب الجنسي وعلاقته بالتعلم.

(١٠-٤) **تطبيقات المناهج الدراسية:** ويندرج تحت هذا المجال موضوعات مثل الطفولة المبكرة، ومرحلة ما قبل المدرسة، وتعليم القراءة والكتابة، وتعليم الرياضيات، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة عبر الشبكة العالمية للمعلومات في مجال التعلم، والتعلم الإلكتروني، والتعلم متعدد الوسائط، وبيئة التعلم الإلكتروني، والتعلم التعاوني الإلكتروني، ومساعدات التعلم، وتصميم موقف التعلم لأغراض متعددة.

(١٠-٤) **البرامج الموجهة للمتعلمين الاستثنائيين:** ويندرج تحت هذا المجال موضوعات مثل الاحتياجات الخاصة للمتعلم الاستثنائي، والصعوبات التي تواجه المتعلم الاستثنائي، والاضطرابات السلوكية للمتعلمين الاستثنائيين، وبرامج تربية الموهوبين، وبرامج رعاية الفائقين والفائقات عقليا.

(١١-٤) **البرامج التربوية والبحثية:** ويندرج تحت هذا المجال موضوعات مثل البرامج الحديثة في إعداد المعلم، والبرامج الحديثة في إعداد المناهج الدراسية، وبرامج التعلم الإلكتروني، وبرامج التعلم متعدد الوسائط، وبرامج التعلم عن بعد عبر شبكات التواصل، وبرامج التعلم الافتراضي.

وخلاصة كل ذلك أن علم النفس التربوي في واقعه الحالي لازال يعاني من التوسع في موضوعاته، ومن التمدد إلى حدود تخصصات أخرى، ومن الخوض في موضوعات بينية مرتبطة بعلوم أخرى قريبة منه لا تفصله عنها حدود متعارف عليها، وأن هذا يعمق من أزمة الهوية التي عايشها هذا العلم منذ بداياته، وأنه ربما يكون قد آن الوقت الذي يستحب فيه أن يتفرع هذا العلم إلى فروع أصغر وأدق؛ لتركز على هذه الامتدادات، ولتكون أكثر تخصصية في دراستها، على أن يكون التعلم والتعليم بمثابة النواة لكل فرع منها وفقا للبيانات التاريخية لعلم النفس التربوي.

## (٥) ما هي المؤشرات التي تظهر الحاجة إلى النهوض بعلم النفس التربوي؟

إن التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو: هل هناك أية علامات أو مؤشرات ظهرت على ساحة علم النفس التربوي في مصر مؤخرًا تدعو المختصين لضرورة العمل على النهوض به؟، والإجابة على هذا التساؤل تكاد تكون بديهية، بل وقد لا يختلف عليها اثنان من هؤلاء المختصين بأن هناك الكثير من تلك المؤشرات، ومن أهمها:

(٥-١) الانطلاق في البحث العلمي بهذا التخصص من نماذج ونظريات ذات منشأ خارجي تحمل صبغة أجنبية وثقافة مختلفة عن الواقع المصري، مما يحتم حدوث تصادم يكون في أقل صورته عبارة عن صعوبة في التطبيق العملي لتلك الأفكار بشكلها الخام، وإن تم تطبيقها فإنها لا تفرز الإجراءات الناجعة في مواجهة المواقف المستهدفة.

(٥-٢) التنبؤ السطحي للمصطلحات الأجنبية في هذا التخصص لدراسة ظواهر المجتمع المصري، وذلك بالاكتماء بمجرد تعريبها حرفياً دون أي محاولة للخروج عن قيودها التي تفرض على الباحث ضرورة أن يسقط مدلول هذه المصطلحات على واقع مغاير، فتكون النتيجة هي مجرد رواج مؤقت لهذا المصطلح المنفصل عن الواقع الفعلي دون أي توغل في حقيقة الظواهر المجتمعية التي تستدعي الدراسة بالفعل.

(٥-٣) الانفصال الأكاديمي بين الأقسام العلمية المختصة في علم النفس التربوي بالجامعات ومراكز البحوث المصرية، بحيث لا توحدهم أية خطط بحثية على المستوى القومي، ولا أية مشاريع بحثية لخدمة المجتمع المصري، ولا أية جمعية علمية للمشتغلين به، بل إن هذا الانفصال وصل إلى درجة أن البرامج الدراسية (سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس، أو مرحلة الدراسات العليا) في هذا التخصص بتلك الجامعات لا يوجد بينها إلا الحد الأدنى فقط من التوافق على أهداف ومخططات ومحتويات مقررات تلك البرامج، بل يمكن القول أنه لا يجمعهم شيء موحد إلا مسميات الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها تلك البرامج ومسميات بعض المقررات الدراسية فقط دون أدنى حد من الاتفاق على توصيفات علمية رصينة لتلك المقررات، الأمر الذي جعل تلك الأقسام العلمية وكأنها جزر منعزلة عن بعضها لا تمتد بينها أية خطوط صلة إلا من خلال المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه.

(٤-٥) الانفصال المهني بين الأكاديميين بأقسام علم النفس التربوي في الجامعات ومراكز البحوث المصرية من جانب، والمهنيين بالمؤسسات المجتمعية من جانب آخر، وهو الأمر الذي يجعل تطبيق ما يتوصل إليه الأكاديميون في أبحاثهم العلمية شبه مستحيل، حيث لا صلة للمهنيين به من الأساس، سواء من حيث اشتقاق المشكلة المدروسة ووصفها الدقيق على أرض الواقع، أو من حيث جدوى الحلول النظرية التي توصل إليها الأكاديميون إن تم فرض تطبيقها عملياً في هذا الواقع.

(٥-٥) التأخر في مواكبة التحول الرقمي الذي يغزو أركان هذا التخصص (البحث العلمي والتدريس والخدمات المجتمعية)، والاستمرار في توجيه انتقاضات لمن يحاول من الأكاديميين المختصين في علم النفس التربوي مواكبة تلك الموجة سواء على مستوى البحث، أو التدريس، أو خدمة المجتمع، بأنه عاجز عن الغوص في الجذور الأساسية لهذا العلم، مما دفعه إلى ما يصفه البعض بالقشور، وإلى إصاق كلمة "رقمي" بالمصطلحات النفسية القديمة، دون أي مراعاة إلى أن هذا أصبح ضرورة ملحة لحالة المجتمع المصري الذي باتت فيه الرقمية جزء لا يتجزأ من العمل التعليمي في الآونة الأخيرة، ومن الطبيعي أن جميع الظواهر النفسية والعقلية والتربوية التي ستشغل اهتمام الباحثين إما ستكون ذات أساس رقمي، أو ستعكس آثارها رقمياً على الأفراد المستخدمين للتكنولوجيا الرقمية، وما التتمر الإلكتروني، والإجهاد الرقمي، والذكاء الرقمي، والصلابة الرقمية منا ببعيد، حيث أصبح علم النفس السيبراني - ذلك الفرع الوليد من فروع علم النفس - متداخلاً مع كل فروع علم النفس الأخرى بما فيها علم النفس التربوي، وهو ما لا تغفله عين منصفة، ويستدعي ضرورة دعم هذه التوجهات.

(٦-٥) الاقتصار على المنهج الوصفي في نسبة هي الأكبر من الدراسات العلمية في تخصص علم النفس التربوي، سواء على مستوى الرسائل، أو الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية، وذلك نتيجة هروب الباحثين من التعرض لصعوبات جمة عند الاعتماد على المنهج التجريبي، الذي تتطلب دراساته الحصول على الكثير من الموافقات، وتحتاج إلى الكثير من النفقات، دون أي دعم معقول من الجهات المعنية، مما يعني تحمل الباحث لهذه النفقات، ومواجهة هذه الصعوبات منفرداً، الأمر الذي أدى إلى ترك مشكلات مجتمعية مهمة دون بحث أو دراسة.

(٧-٥) الاقتصار في تدريس مقررات علم النفس التربوي بالجامعات المصرية على المحتويات والتوصيفات التقليدية، وكذلك على طرق التدريس التي لا تواكب التطور التكنولوجي، مما يشعر

الطالب أن هذه المحتويات لا تتبع من بيئة تضاهي البيئة التي يعيش فيها الآن، فنترسخ في ذهنه فكرة مؤداها أن هذا العلم ليس فيه الجديد، وأنه لن يقدم له منفعة واقعية، وبالتالي فإن تمسكه بما يدرسه في تلك المقررات لن يجدي نفعاً مع تلك البيئة المغايرة التي يعيش فيها الآن.

(٨-٥) فقدان الهوية المهنية لعلم النفس التربوي في المجتمع المصري؛ بسبب عدم انطلاق المختصين فيه من حقيقة كونه فرعاً تطبيقياً لعلم النفس، وليس فرعاً نظرياً، مما تسبب في عدم ظهور أية ملامح مهنية للمشتغلين به في ميدان العمل المدرسي تميزهم عن غيرهم، وتظهر أن دراستهم لهذا العلم قد أثرت في سلوكياتهم المهنية.

(٩-٥) الافتقار إلى دور واضح لعلم النفس التربوي في خدمة المجتمع المصري، والدليل على ذلك ظهور العديد من المشكلات التعليمية والسلوكية الجديدة والمتجددة، والتي يقف أمامها المعلمون والمعلمات عاجزون عن مواجهتها؛ لافتقارهم إلى الدعم الذي ينبغي الحصول عليه من الأكاديميين المشتغلين في مجال علم النفس التربوي، سواء من خلال التدريب أثناء الخدمة، أو من خلال الشراكات مع تلك المؤسسات التعليمية، بما يعكس وجود قصور في برامج تدريب المعلمين والمعلمات من حيث درجة ارتباطها بمشكلات واقعية، ومن حيث البحث لها عن حلول عملية بالتعاون مع الأكاديميين المشتغلين بالبحث العلمي في هذا التخصص.

(١٠-٥) اشتغال غير المؤهلين في مجالات عمل كان ينبغي أن يشغلها مختصون في علم النفس التربوي، حيث يمارس الكثير من خريجي الجامعات المصرية من غير المختصين أعمالاً داخل مراكز خدمة، وداخل مؤسسات تربوية تتطلب في الأساس أن يشغلها من يحمل مؤهل في تخصص علم النفس التربوي، وذلك دون اشتراط اجتياز اختبارات معينة، أو الحصول على تصريح من جهة علمية مانحة.

(١١-٥) النقص الشديد في إجراء البحوث النوعية التي تعتمد على التحولات الرقمية في مجال تخصص علم النفس التربوي بالمجتمع المصري، والتي كان يجب أن تتصدى للظواهر النفسية ذات العلاقة بهذه التحولات، بحيث كان يجب أن تخصص شريحة من الخطط البحثية لتلك البحوث النوعية، ليتمكن المجتمع من مواجهة تلك الموجة الهائلة من التغيرات السلوكية الناجمة عن تلك التحولات، وذلك بتصميم برامج توعوية وإرشادية وتدريبية تعتمد على نفس أدوات هذا التحول الرقمي

للوصول إلى أكبر قدر من أفراد المجتمع بعد ملامسة واقع المشكلات الجديدة التي طفت على السطح في الآونة الأخيرة.

(٥-١٢) النقص الشديد في إجراء البحوث التي تعتمد على التحليلات البعدية لنتائج الدراسات السابقة في تخصص علم النفس التربوي، والتي تهدف في الأساس إلى الوقوف على أوجه القصور، ونقاط الضعف، ومواطن الإهمال التي وقعت فيها تلك الدراسات السابقة، ومن ثم تحديد الفجوات التي ينبغي توجيه الجهود البحثية الجديدة لها، وتضمينها في الخطط البحثية المستقبلية.

(٥-١٣) التخفيض الشديد لعدد الساعات المعتمدة المخصصة لتدريس مقررات علم النفس التربوي في اللوائح الجديدة لبرامج بعض كليات التربية بالجامعات المصرية التي تم إقرارها مؤخرًا، بما قد يؤدي إلى تقزيم دوره في الإعداد التربوي والمهني للمعلم، وإلى خلل واضح في التأهيل النفسي والتربوي لخريجي تلك الكليات للتعامل مع فئات مختلفة من التلاميذ والطلاب ذوي الخصائص الانفعالية والعقلية والمهارية المختلفة، والتي تستوجب ضرورة أن يكون المعلم قد تم تأهيله للتعامل مع المواقف المختلفة داخل الصف وخارجه باستخدام مبادئ نفسية وتربوية سبق تدريبه عليها تراعي خصائص النمو العقلي والانفعالي لهؤلاء.

(٥-١٤) الانخفاض الملحوظ في أعداد الطلاب الملحقين ببرامج الدراسات العليا بكليات التربية بالجامعات المصرية التي تمنح درجات علمية في تخصص علم النفس التربوي، وهو الشيء الذي يستوجب دراسة أسبابه، والعمل على تصحيح مساره، حتى لا يؤدي ذلك على المدى البعيد إلى نقص عدد المختصين في هذا المجال، بما لا يتماشى مع الاحتياجات الضرورية لمؤسسات المجتمع التربوية ذات العلاقة.

(٥-١٥) التقادم الشديد لبعض معامل علم النفس التربوي ببعض كليات التربية بالجامعات المصرية، وعدم تطويرها وتحديثها، أو على الأقل صيانتها المستمرة؛ لتستمر في أداء دورها أثناء التدريب العملي المتضمن في تدريس مقررات علم النفس التربوي داخل تلك الكليات، مما أدى إلى فقدان الدارسين للشعور بالأهمية التطبيقية لهذا العلم، ولدوره العملي في تأهيلهم لمواجهة مهام ستكون منوطة بهم ضمن حدود وظائفهم المستقبلية.

(٥-١٦) تباطؤ حركة التأليف والترجمة في تخصص علم النفس التربوي في مصر، حيث يلاحظ أن عدد المؤلفات العلمية الجديدة في هذا التخصص قد تناقص كثيرًا مقارنة بفترات زمنية ماضية

ليست بالبعيدة، وأن الأكاديميين في هذا التخصص يكاد يكون قد اكتفوا بتوجيه جهودهم بشكل أكبر نحو نشر الأبحاث والمقالات في المجالات العلمية الدورية المحلية المتعارف عليها، دون توجيه نفس القدر من الجهود إلى التأليف العلمي للكتب التخصصية، سواء كان ذلك بشكل فردي، أو بالتأليف المشترك، وربما يكون ذلك له ما يبرره من وجهة نظرهم، إلا أنه في النهاية يعكس صورة سلبية عن واقع تخصص علم النفس التربوي في مصر.

(٥-١٧) النمطية الشديدة في البرامج الدراسية لتخصص علم النفس التربوي في مصر، سواء من حيث المحتويات الدراسية، أو أساليب التدريس، حيث لا زال الكثير من تلك البرامج يتضمن نفس التوصيفات لمقرراته الدراسية منذ عشرات السنوات، بالإضافة إلى نفس المسميات لتلك المقررات الدراسية، بما يعطي تلك البرامج الدراسية صبغة روتينية تتناقل بين الطلاب الذين يتوالون على الالتحاق بها، بحيث ينقل بعضهم إلى البعض الآخر أفضل الإجراءات للتعامل مع تلك البرامج غير المتجددة للحصول على أفضل الدرجات والتقدير، بما يفرغ تلك البرامج من مضمونها، فيخرج طلابها دون مهارات تؤهلهم للمهام المنوطة بهم التي سيتصدون لها في المجتمع المصري.

(٥-١٨) إهمال الاستعانة بخبراء علم النفس التربوي بالقدر الكافي في الوحدات ذات الطابع الخاص والمراكز والأكاديميات التي تقوم بمهام قومية ذات علاقة بالعملية التعليمية، وتمكين أنصاف المتعلمين الذين لا يحملون درجات علمية تؤهلهم للقيام بالمهام الوظيفية المطلوبة، مما تسبب في انحدار شديد على كافة الأصعدة التي يمكن من خلالها الحكم على كفاءة المنتج التعليمي لمنظومة التعليم في مصر.

(٦) إلى ماذا يجب أن نتطلع في المستقبل للنهوض بتخصص علم النفس التربوي في مصر؟ إن استعادة التوازن بين محاور التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع يمكن أن يكون هو المدخل الأنسب للنهوض بتخصص علم النفس التربوي في مصر؛ لأنه سيكون الأسرع في إظهار مدى التحسن في جودة خريجي البرامج الدراسية المتخصصة في هذا العلم، ولأنه سيضمن استمرارية التحكم في نقاط الضعف التي ينبغي عدم إغفالها بما سيحافظ على المسار التطوري المأمول لهذا التخصص في محاوره الثلاثة، ولذلك فإن منطلق هذه الرؤية المقترحة يبدأ من مسلمة هي أن العمل

على استعادة التوازن بين التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في تخصص علم النفس التربوي هو المدخل الأساسي للنهوض به، ولذلك تتضمن الرؤية المستقبلية الحالية المقترحات التالية:

#### (٦-١) مقترحات للنهوض بمحور تدريس علم النفس التربوي:

للنهوض بواقع تدريس مقررات علم النفس التربوي في جامعاتنا المصرية الذي يعتمد في الغالب على كتاب معين يتضمن محتوى تعليمي محدد يتناوله أستاذ المقرر بالشرح والمناقشة داخل قاعة دراسية خلال سلسلة من المحاضرات النظرية، ثم اختبار الطلاب على أساس مدى تذكرهم لمضمون ما يشمل هذا المحتوى من معلومات وحقائق ونظريات وعلاقات، ودون أي اهتمام بالمهارات التي ينبغي إكسابها لهم ليستخدموها في حياتهم العملية مستقبلاً كمعلمين أو كباحثين، الأمر الذي أدى بهذا المدخل التقليدي في التدريس إلى عدم إحداث أي تغير في المسار المتوقع للسلوك الوظيفي للدراسين، سواء كان ذلك على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس التي كان ينبغي أن يكتسبوا فيها أساسيات السلوك الوظيفي للمعلم، أو على مستوى مرحلة الدراسات العليا التي كان ينبغي أن يكتسبوا فيها أساسيات السلوك الوظيفي للباحث الأكاديمي، فإنه يمكن اقتراح بعض الإجراءات المستقبلية للنهوض بهذا الواقع مثل:

(٦-١-١) أن يتم تدريس مقررات علم النفس التربوي بجامعاتنا المصرية باستخدام المدخل العملي الذي يركز على إكساب الدراسين في المقام الأول مهارات عامة قابلة للتعميم تسمح لهم بمسيرة التغيرات بشكل فعال دون التقيد بمحتوى تعليمي محدد، ثم تأتي المعلومات والمفاهيم والنظريات والعلاقات في المقام الثاني بعد ذلك لتكون داعمة لما اكتسبوه من مهارات عملية واقعية، وهذا يضمن لهم اندماج واقعي وتصدي حقيقي لمشكلات ميدانية وتحسن مستمر في الأداء.

(٦-١-٢) أن تكون عملية تقويم مهارات الدراسين لمقررات علم النفس التربوي بجامعاتنا المصرية من خلال الزيارات المستمرة لمتابعة التدريب الميداني في مدارس وزارة التربية والتعليم، وأن يكون ذلك بالاعتماد على دليل تقويم معد بشكل احترافي وتوافقي بين جميع أقسام علم النفس التربوي بتلك الجامعات من جانب وبين خبراء المعلمين من جانب آخر، بحيث يتضمن هذا الدليل التسلسل الطبيعي لاكتساب تلك المهارات، وتسمية كل منها، وتحديد السلوكيات الأدائية الدالة على تطور كل منها، وتحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها للزائر الميداني أن يحكم على مدى تمكن هؤلاء المتدربين من أي من تلك المهارات العملية.

(٦-١-٣) أن تتواكب طرق وأساليب تدريس مقررات علم النفس التربوي بجامعةنا المصرية مع واقع الاهتمام المتزايد بالتعلم والتعليم الإلكتروني عبر الوسائط التكنولوجية والمنصات الحاسوبية المرتبطة بالإنترنت مع مراعاة خصوصية هذه المقررات في نفس الوقت من حيث إنها تهدف ضمن ما تهدف إلى تدريب الدارسين على قياس أداء تلاميذهم عند مباشرة عملهم المستقبلي كمعلمين، أو على قياس أداء عينات دراساتهم في المتغيرات البحثية المختلفة عند مباشرة عملهم المستقبلي كباحثين أكاديميين، آخذين في اعتبارهم أن دخول التقنية الحديثة في جميع أوجه النشاط البشري وأن استخدام الأجهزة الذكية المحمولة المتصلة بالإنترنت في معظم الجوانب الحياتية هو ضرب سلوكي لم يعتده علماء علم النفس التربوي، وأنه بلا شك سيكون له آثار لاحقة على سلوكيات الأفراد تستدعي قياسها بالاعتماد على نفس تلك التقنية، الأمر الذي يستدعي معه ضرورة فهم الأنماط السلوكية الجديدة الناجمة عن الاحتكاك بين الأفراد وتلك التكنولوجيا، وبالتالي ضرورة تدريب دارسي علم النفس التربوي على قياسها والتحكم فيها عبر نفس تلك الوسائط والمنصات التكنولوجية.

(٦-١-٤) أن يتم اللجوء إلى أحد الاتجاهات العالمية الحديثة في أساليب تدريس مقررات علم النفس التربوي بجامعةنا المصرية، مثل التعليم المبرمج، والتعلم من أجل الإتيان الساندين في الجامعات الأوروبية، أو التعلم عن طريق الإرشاد الفردي السائد في بعض الجامعات الأمريكية الذي يعتمد على تحديد أهداف معينة لكل دارس في ضوءها يمارس أنشطة معينة ويتدرب على خبرات مرسومة له فردياً، أو التدريس المتحكم به بواسطة المتعلم السائد في جامعات أمريكية أخرى الذي يعتمد على إشراك الدارس في التخطيط للمقرر ورسم طرق تقييمه وتحديد مسار جداوله الدراسية.

(٦-١-٥) أن يتم تطوير المقررات الدراسية لعلم النفس التربوي بالجامعات المصرية، سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس، أو على مستوى مرحلة الدراسات العليا، على أن يكون ذلك تحت مبدأ التنسيق المستمر بين الأقسام العلمية ذات الصلة، وتحت مظلة لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات، التي من المفترض أن ترشد فقط فرق العمل الخاصة بمراجعة الكتب الجامعية المتخصصة في هذا العلم، وتزودها بالتوجهات الحديثة التي تتماشى مع ثقافتنا المصرية وتتبنى من قضايانا التعليمية الراهنة، على أن يكون ذلك دورياً وبصفة منتظمة تضمن استمرارية الحفاظ على حداثة توصيفات تلك المقررات الدراسية المتخصصة، واستمرارية الحفاظ على

قدر معقول من التوافق بين تلك التوصيفات بجميع تلك الأقسام العلمية، مع ترك مساحة متفق عليها تراعي التفاوت بين المدارس العلمية المختلفة لأعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام حتى لا تتحول تلك المقررات الدراسية إلى حالة الثبات غير الدينامي الذي ينتهي بمجرد الحفاظ على الشكل وتفرغ المضمون الحقيقي الذي يحمل المهارات المطلوب إكسابها للدراسين.

(٦-١-٦) أن يعاد النظر بشكل كامل في معامل علم النفس التربوي التقليدية التي يتم الاعتماد عليها في التدريس بمرحلة البكالوريوس والليسانس بالجامعات المصرية، والتي ما زال غالبيتها على النحو الذي أسست عليه منذ نشأت كليات التربية في تلك الجامعات، بما تتضمنه من تجارب تقليدية متعارف عليها لا تتوافق مع واقع عصر التكنولوجيا الحالي ولا مع التحول الرقمي في التعليم المصري برمته سواء في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي أو الجامعي، الأمر الذي يتطلب أن تتحول هذا المعامل التقليدية كمرحلة أولى إلى معامل رقمية مثل تلك التي بادرت بالفعل بعض الجامعات كالمنصورة والمنوفية على سبيل المثال إلى تأسيسها وتشغيلها مؤخرًا، ثم الانطلاق كمرحلة ثانية إلى المعامل الافتراضية التي باتت تكتسح معظم معامل علم النفس التربوي بالجامعات العالمية وبعض جامعات دول الخليج العربي، وهي معامل تحاكي هذا العصر التكنولوجي الذي يعايشه طلاب الجامعات والمدارس المصرية، بحيث يجد الدراس في تلك المعامل أنها غير منفصلة عن الواقع الذي يعايشه، بل يجدها متسقة مع التعلم والتعليم الإلكتروني القائم على الوسائط المتعددة التي تعتمد على الأجهزة الذكية المحمولة المتصلة بالإنترنت، وهي معامل تضمن للخريج ألا ينصدم بواقع التغيير الحادث في مدارس التربية والتعليم التي باتت هذه الأخرى تسارع الخطى في ركوب موجة التعلم عبر الوسائط الرقمية التي يعتمد عليها التلاميذ والطلاب والمعلمون حاليًا بتلك المدارس بشكل أساسي سواء أثناء التدريس أو الاختبارات والتقويم.

أما على مستوى تدريس مقررات علم النفس التربوي بمرحلة الدراسات العليا وما تتطلبه من تطبيق عملي لاختبارات ومقاييس نفسية وعقلية متعددة، فينصح بضرورة اشتراك الجامعات المصرية في المواقع العالمية لمعامل علم النفس الشهيرة على الإنترنت، والتي توفرها بعض الجامعات العالمية، مثل Psycholap و millisecond وغيرها، حيث توفر تلك المعامل البرامج المتخصصة للدراسين والباحثين مثل برنامج E\_Prime وغيره التي لا تتاح إلا على هيئة Demos مجانية فقط لغير المشتركين، وتحجب الاختبارات والمقاييس الكاملة التي يحتاجها الباحثون والدراسون لمقررات

علم النفس التربوي، مما يضطرهم إلى الشراء المؤقت محدود المدة الزمنية لبعض تلك البرامج بما قد يؤثر على مسار التدريس العملي لتلك المقررات الدراسية وعلى مسار تطور الجانب البحثي المرتبط بها.

(٦-١-٧) أن يتم فتح المجال أمام تبادل الأساتذة الزائرين في تخصص علم النفس التربوي بين الجامعات المصرية والجامعات العالمية، وذلك لتناقل الخبرات، وللوقوف على مستجدات أعمال التدريس لمقررات هذا التخصص، وللتقييم المستمر للأوضاع الراهنة ذات الصلة بتدريس مقررات هذا التخصص بالجامعات المصرية قياساً إلى خطوات التغيير التي تشهدها عمليات تدريسها بالجامعات العالمية.

(٦-١-٨) أن تتم مراجعة جميع لوائح كليات التربية التي يتم التدريس وفقاً لها بالجامعات المصرية، بحيث يتم التأكيد على مبدأ الإعداد التربوي المتوازن للمعلم كهدف أسمى لتلك الكليات، حيث تلاحظ في الفترة الأخيرة محاولات فادحة لتقزيم دور تخصص علم النفس التربوي في عمليات الإعداد المهني للمعلم، خاصة في اللوائح التي تم إقرارها مؤخراً ببعض كليات التربية، والتي تناقص فيها بشكل ملحوظ عدد الساعات المعتمدة المخصصة لمقررات علم النفس التربوي قياساً إلى تلك المخصصة للمقررات التربوية الأخرى، الأمر الذي يستدعي ضرورة تدخل اللجان العاملة في هذا الشأن مثل لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية لاستعادة التوازن المنشود في عملية الإعداد التربوي المهني للمعلم التي تستهدفها جميع كليات التربية بالجامعات المصرية.

(٦-١-٩) أن يتم تدريب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في تخصصات علم النفس التربوي بالجامعات المصرية باستمرار على مستجدات الوسائط التكنولوجية المتصلة بالتدريس، وذلك حرصاً على تطوير أدائهم بخطى تتناسب مع التغييرات المتلاحقة التي يتسابق فيها زملاؤهم من التخصصات الأخرى، والتي إن لم يتواكب أدائهم معها فإن ذلك سيعكس صورة سلبية في أذهان طلابهم عن جدوى هذا العلم وعن الفائدة المرجوة من دراسته.

(٦-١-١٠) أن يتم استحداث برامج دراسية جديدة بالجامعات المصرية تمنح الطلاب الملتحقين بها درجة الليسانس والبيكالوريوس في التخصصات الفرعية لعلم النفس التربوي، وهذا من شأنه أن يؤصل

لهوية جديدة لهذا العلم وفروعه لا تقوم على فكرة أنه علم بسيط فقط، ولا تقوم على فكرة أن مقرراته هي مجرد مقررات نظرية ثانوية يدرسها الطلاب في البرامج الدراسية الحالية إلى جانب مقررات تخصصه الأساسي.

### (٦-٢) مقترحات للنهوض بمحور البحث العلمي في تخصص علم النفس التربوي:

للنهوض بواقع البحث العلمي في تخصص علم النفس التربوي بجامعة مصر التي يعتمد في الغالب على أحد محورين أساسيين: إما الرسائل العلمية التي تسجل بالأقسام الأكاديمية ذات الصلة لمنح درجتي الماجستير والدكتوراه، أو الأبحاث العلمية التي يتم نشرها في الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى محور ثالث نادر الوجود إلى حد كبير وهو المشاريع البحثية التي يشترك فيها فريق من الباحثين متعددي التخصصات يكون من بينهم مختصين في أحد فروع علم النفس التربوي بالتعاون مع بعض المراكز والهيئات القومية المنبثقة إما من وزارة التربية والتعليم أو من وزارة التعليم العالي، فإنه يمكن اقتراح بعض الإجراءات المستقبلية للنهوض بهذا الواقع مثل:

(٦-٢-١) أن يتم استحداث مسارات جديدة في البرامج الدراسية الحالية المتضمنة باللوائح الداخلية لكليات التربية بالجامعات المصرية، وذلك لتمنح الطلاب الملتحقين بها درجات الدبلوم المهني، والخاص، والماجستير، والدكتوراه في أحد التخصصات الفرعية لعلم النفس التربوي مثل (علم نفس التعلم - القياس والتقويم النفسي والتربوي - علم النفس المعرفي - الإرشاد النفسي والتربوي.....)، وذلك صقلًا لتلك المسارات التخصصية الدقيقة، وحرصًا على التعمق المطلوب لسد الثغرات البحثية التي تحدث نتيجة تركيز بعض الباحثين على توجيه أعمالهم البحثية إلى مجال معين، أو خضوع البعض الآخر منهم للتوجهات البحثية المستقرة في الأقسام العلمية التي يرغبون الانتساب لها، مما يؤدي إلى ركود بحثي، وعدم تجدد، وانغلاق عن التحرك الملازم للمسارات البحثية في الجامعات العالمية، وبالتالي تسود حالة من الانعزال الفكري تجعل الجميع لا يعتد إلا بما لديه، ولا يلقي بالآ لما يختلف عن رؤيته وتوجهاته.

(٦-٢-٢) أن يتم صياغة الخطط البحثية في تخصص علم النفس التربوي بالتنسيق بين الأقسام العلمية ذات الصلة داخل الجامعات المصرية ومراكز البحوث، بحيث يكون بينها نوع من التوافق على تغطية التوجهات البحثية المتجددة السائدة في الجامعات العالمية خلال مدى زمني محدد قد

يصل إلى خمس سنوات أو أكثر، وبحيث يتم تفريغ تلك الخطط البحثية على هيئة خرائط موزعة على سنوات كل خطة، ولا مانع أن يكون هناك تركيز من بعض الأقسام العلمية ببعض تلك الجامعات المصرية على توجهات معينة من تلك الخطط أكثر من غيرها في ضوء المدارس العلمية لأعضاء هيئة التدريس بها، وفي ضوء اهتماماتهم البحثية التي يتميزون بها بشرط أن تتكامل جميع تلك الأقسام في تنفيذ بنود تلك الخطط البحثية العامة.

(٦-٢-٣) أن يكون هناك تدريب مستمر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم في هذا التخصص بالجامعات المصرية، وكذلك لشباب الباحثين على مهارات كل منهج من مناهج البحث العلمي المختلفة، ومهارات التحليل الإحصائي، ومهارات اللغة الإنجليزية، ومهارات التعامل مع قواعد البيانات البحثية العالمية، ومهارات التواصل مع زملائهم المناظرين لهم داخل الجامعات المصرية والعربية والعالمية؛ لفتح قنوات البحث العلمي المشترك وتبادل الأفكار البحثية عبر طرق رسمية تنظمها وزارة التعليم العالي، وهذا من شأنه أن يقلل من توجه شباب الباحثين إلى الدراسات الوصفية، وتجنب الدراسات التجريبية التي تتطلب مزيداً من المهارات التي تعتمد على تدخل الباحث لاختبار تصميمات تجريبية مختلفة لتغطية جميع جوانب الظاهرة المدروسة واحتمالاتها الواقعية، كما سيؤدي ذلك إلى توجه بعض الباحثين لإجراء الدراسات القائمة على التحليل البعدي التي تهدف في الأساس إلى تحليل الدراسات السابقة في تخصص معين خلال فترة زمنية معينة؛ لعمل مقارنات بعديّة بين جميع جوانب وأركان تلك الدراسات؛ لتعطي للباحثين المستقبليين رؤية دقيقة عن الفجوات البحثية، وعن الأخطاء المتكررة، وعن مواطن الضعف، وبالتالي يمكنهم الوقوف على معطيات بحثية جديدة نابعة من واقع التحليل البعدي للدراسات السابقة، بما يضمن أن يكون مسار العمل البحثي في هذا التخصص هو مسار تكاملي متتابع لا يحيد عن الأهداف الأصيلة ولا يخرج عن الموضوع الأصلي لهذا العلم، بما يؤدي إلى المحافظة على الهوية المستقلة له.

(٦-٢-٤) أن يتم بناء قاعدة بيانات متخصصة في الأبحاث العلمية لتخصص علم النفس التربوي تتضمن جميع الرسائل العلمية الممنوحة والأبحاث العلمية المنشورة والخطط البحثية المسجلة، وأن يتم إلزام الجميع بتزويد تلك القاعدة بالبيانات المطلوبة، وأن تقوم الجهة المنظمة لتلك القاعدة بالتواصل مع الجامعات العالمية للحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات لتحميلها على تلك

القاعدة، بما يسهل على الباحثين الاطلاع على كل جديد في هذا التخصص، وكذلك استخلاص الفجوات البحثية التي ينبغي توجيه الجهود لها.

(٦-٢-٥) أن يتم تفعيل الكراسي العلمية في تخصص علم النفس التربوي بالجامعات المصرية بما تحمله من تأصيل دقيق للتخصصات الفرعية المنبثقة من هذا العلم، وأن يتم توجيه شباب الباحثين ومعاوني أعضاء هيئة التدريس إلى حضور نسبة معينة من جلسات السيمينار العلمي الخاص برواد هذه الكراسي العلمية في التخصصات الدقيقة التي يرغبون تسجيل درجاتهم العلمية فيها كشرط لعرض أفكارهم البحثية في السيمينار العام لكل قسم علمي، على أن يكون هناك إعلان سنوي بالموضوعات العلمية الجديدة التي تتبناها تلك الكراسي العلمية، وعلى أن يكون هناك دعم مالي كامل لجميع نفقات هذه الكراسي العلمية.

(٦-٢-٦) أن تقوم أكاديمية البحث العلمي التابعة لوزارة التعليم العالي بالإعلان عن مسابقة سنوية لتقديم أفكار للمشاريع البحثية في تخصص علم النفس التربوي التي تمولها لتشارك فيها المدارس العلمية المتباينة الموجودة بالأقسام العلمية ذات العلاقة، على أن ينتهي كل مشروع بحثي منها بمجموعة من الأفكار البحثية المقترحة التي تم استقائها من البيئة المحلية ومن المشكلات الواقعية للمؤسسات ذات العلاقة، وبالتالي يتم إرسالها على هيئة توصيات إلى الأقسام العلمية ذات الصلة بالجامعات المصرية لتعطيها أولوية للتضمنين في خططها البحثية التي سيلتزم بها الباحثون عند التسجيل لدرجاتهم العلمية، وهذا بالطبع سوف يؤدي إلى إبراز الهوية المستقلة ذات الطابع المصري للبحث العلمي في هذا التخصص على المدى البعيد، خاصة عندما يتم استقاء أفكار تلك المشاريع من واقع المؤسسات المجتمعية ويكون هدفه الأساسي هو التعامل مع مشكلاتها وتقديم الحلول العملية لها.

(٦-٢-٧) أن يتم إطلاق صفحة علمية متخصصة في علم النفس التربوي على شبكة الإنترنت، ودعوة جميع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونهم بالجامعات المصرية في هذا التخصص إلى التسجيل على تلك الصفحة التي تتولى إدارتها لجنة علمية دائمة يتم تشكيلها بمعرفة لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث يتم تمثيل جميع الأقسام العلمية ذات الصلة، وتكون مهمة تلك الصفحة هي نشر جميع الأنشطة العلمية بتلك الأقسام مثل المناقشات العلمية، والمؤتمرات، والورش، والدورات التدريبية، وجلسات السيمينار العلمي وغيرها، بهدف التناقل السريع

للخبرات والبقاء قيد الاتصال بالأحداث العلمية في هذا التخصص داخل جميع الجامعات، وهذا من شأنه أن يقضي على حالة العزلة التي تعيشها الأقسام العلمية في هذا التخصص، بما يقضي على كل بادرة أمل في التعاون المثمر بينها.

(٦-٢-٨) أن يتم إصدار دليل استرشادي وتحديثه سنويا يعلن من خلاله جميع المصطلحات العلمية المستخدمة من قبل الباحثين في تخصص علم النفس التربوي، ويقوم عليه فريق من كبار أساتذة التخصص بالجامعات المصرية يتم تشكيله بمعرفة لجنة قطاع الدراسات التربوية بالمجلس الأعلى للجامعات، تكون مهمته هي التأصيل العلمي لجميع المصطلحات المستخدمة، والتدقيق المتأنى لعمليات تعريب المصطلحات الجديدة منعاً لفوضى استخدام مفردات لغوية متعددة للتعبير عن نفس المدلول للظاهرة محل الاهتمام من باحثين مختلفين لا تربطهم أي صلة، وفي سبيل ذلك يمكن لهذا الفريق إعداد نموذج سري يقوم الباحث بتعبئته عبر الإنترنت يعرض خلاله المصطلح الأجنبي والتعريب المقترح ومبررات هذا التعريب، ويطلب الحصول على موافقة فريق كبار الأساتذة على هذا التعريب، بما يحفظ له حقه الأدبي ويضمن في ذات الوقت وجود مظلة علمية موحدة ينطلق منها جميع الباحثين في هذا التخصص، على أن ينشر هذا الدليل نتائج أعماله بصفة مستمرة عبر صفحته على شبكة الإنترنت التي ترسل إشعارات تنبيهية إلى الأقسام العلمية ذات الصلة بكل ما هو جديد.

(٦-٢-٩) أن يتم توجيه جميع الباحثين إلى ضرورة الحصول على ترخيص من القسم العلمي الذي حصل منه على درجته العلمية في تخصص علم النفس التربوي بصفته بيت الخبرة يفيد بأنه قد تلقى التدريب المناسب الذي يؤهله لممارسة أي عمل في المراكز التي تقدم خدمات عامة، وأن يكون ذلك بناء على متابعة ميدانية له خلال فترة انتقالية تنتهي بإعطائه هذا الترخيص محدود المدة والذي يتطلب التجديد بعد مضي هذه المدة بناء على متابعة ميدانية جديدة يقوم بها الخبراء من هذه الأقسام العلمية، وهذا من شأنه أن يقضي على فوضى ممارسة غير المختصين وغير المؤهلين وأنصاف المتعلمين لمهن تخصصية دقيقة داخل تلك المراكز، بما يؤدي إلى فقدان ثقة المترددين على تلك المراكز في جدوى الأخذ بالعلم وبالتخصص عندما لا يجنون ثمار رجوعهم إليها ونتائج ما تم تحصيله منهم من رسوم وتكاليف للحصول على خدمة متميزة من متخصص.

(٦-٢-١٠) أن يتم إعادة تضمين تخصص علم النفس التربوي في خريطة حركة الابتعاث الخارجي التي تنظمها وزارة التعليم العالي للحصول على الدرجات العلمية من الجامعات العالمية بعد أن تناقص عدد البعثات العلمية الكاملة وبعثات الإشراف المشترك والمهمات العلمية في الخطط الخمسية التي تتبناها الوزارة، وذلك من شأنه المحافظة على ديمومة التواصل الفعال مع حركة البحث العلمي في هذا التخصص بين الجامعات المصرية وتلك الجامعات العالمية، بما يقضي على الفجوة الزمنية الواقعة الآن التي يشهد عليها المختصون عندما نجد أن شباب الباحثين في هذا التخصص يعملون على موضوعات بحثية بفواصل زمني يصل في بعض الأحيان إلى عشر سنوات بعد أن سبقهم إليها الباحثون في تلك الجامعات العالمية.

(٦-٢-١١) أن يتم توظيف توصيات المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجامعات المصرية والتي تتضمن في بعض محاورها موضوعات متعلقة بتخصص علم النفس التربوي، بحيث تستعيد تلك المؤتمرات جاذبيتها للباحثين الجادين، بعد أن شهدت عزوفاً إلى حد ما في الآونة الأخيرة، وبعد أن اقتصرت المشاركة في بعض المؤتمرات على المنظمين وقلة من المدعوين الذين يتقدم بعضهم بأوراق عمل قد تكون في الأساس لإثبات وجهة الحضور فقط، بينما البعض الآخر يكتفي بمجرد الحضور، ولهذا يجب أن تخصص لكل مؤتمر قضية محددة تلامس الواقع الميداني لأفراد ومؤسسات المجتمع، وتم اشتقاقها من قضايا واقعية ومشكلات حقيقية وتجارب ملموسة للباحثين وللمشاركين، ثم تأتي بعد ذلك جلسات كل مؤتمر لتعلن عن تلك الجهود التي بذلت، وعن المستهدف في المستقبل، هادفة من ذلك مناقشة المعوقات التي واجهت هؤلاء الباحثين؛ لاستقاء الأفكار من الحضور للتعامل الأفضل مع تلك المعوقات، على أن يكون لكل مؤتمر ميزانية حكومية تكفلها الجامعات، بالإضافة إلى ما يتطوع به الرعاة من المجتمع الذين يتم دعوتهم للمشاركة في تمويل تلك المؤتمرات أملاً في جني بعض الفوائد المرجوة منها، وفي سبيل ذلك يمكن أيضاً أن تتولى قطاعات العلاقات الثقافية بالجامعات التنسيق فيما بينها لتعميم الاستفادة وتبادل التوصيات التي تنتهي إليها هذه المؤتمرات في محاولة لوضعها موضع التنفيذ.

(٦-٢-١٢) أن يتم تخصيص بند مالي في كل جامعة لدعم الباحثين في هذا التخصص، وعدم الاكتفاء بالوضع الحالي الذي يحصل من خلاله الباحث على دعم محدود للغاية على أبحاثه بعد نشرها ضمن عدد معين من الأبحاث لا يتم دعمه إن تجاوز هذا العدد، وفي نفس الوقت فإن هذا

الدعم الذي يكون على هيئة مكافأة نشر لا يغطي تكلفة أي مرحلة من مراحل إعداد البحث حتى نشره، وبالتالي يتحمل الباحثون ما لا يطيقون من نفقات، بما يجعلهم لا يقدمون على بعض الموضوعات والمناهج البحثية؛ لعلمهم المسبق أنها ستكون لهم ما لا يتحملون، فيتوجهون إلى نمط محدود التكاليف من الأبحاث، هذا بالإضافة إلى التكاليف الباهظة للنشر في الدوريات والمجلات العالمية والتي بدأت تظال المحلية منها أيضا دون أي مساندة للباحثين من الجهات التي ينتمون إليها.

**(٦-٣) مقترحات للنهوض بمحور الخدمة المجتمعية التي يقدمها تخصص علم النفس التربوي:**  
الأصل في العمل البحثي والأكاديمي في الأقسام العلمية ذات العلاقة بتخصص علم النفس التربوي بالجامعات المصرية أن يركز على الخدمات المجتمعية للأفراد والمؤسسات المستهدفة، ووصل هذا الأمر إلى تسمية هذه الأقسام باسم (Community educational psychology) في بعض الجامعات العالمية، وذلك لتستهدف إحداث تطوير لعمليات التعلم والتعليم وعمليات الرفاه المجتمعي وحل المشكلات ذات الطابع التربوي.

وللنهوض بواقع الخدمات المجتمعية التي تقدمها الأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي بجامعاتنا المصرية الذي يتسم بالضعف الشديد؛ نتيجة الانفصال التام بين الأكاديميين والمهنيين، ونتيجة عدم وجود قنوات رسمية تنقل الخبرات في الاتجاهين بين هذين الطرفين العاملين في مؤسسات داخل نفس المجتمع أحدها بحثي والآخر خدمي، فإنه يمكن اقتراح بعض الإجراءات المستقبلية للنهوض بهذا الواقع مثل:

**(٦-٣-١) أن يتم تأسيس جمعيات خدمية على مستوى كل محافظة من محافظات الجمهورية تضم في عضويتها الأكاديميين في تخصص علم النفس التربوي جنباً إلى جنب مع المهنيين، مثل أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث جنباً إلى جنب مع المعلمين والمرشدين التربويين والأخصائيين الاجتماعيين العاملين بوزارة التربية والتعليم، والأخصائيين الاجتماعيين العاملين في وزارة الصحة والتضامن الاجتماعي والداخلية، والأئمة والوعاظ العاملين بوزارة الأوقاف، وتيسير سبل إشهار تلك الجمعيات الخدمية، ودفع تكاليف الاشتراك السنوية لمنسوبيها من خلال جهات عملهم، ورسم السياسات الخدمية لتلك الجمعيات الخدمية بحيث تستهدف في الأساس تسهيل التواصل بين**

الطرفين المشار إليهما؛ لنقل واقع المشكلات المجتمعية التي تلمسها المؤسسات المجتمعية المختلفة عند التعامل مع روادها إلى الأكاديميين في الجهات البحثية المشار إليها؛ للقيام بواجبهم العلمي الاستقصائي والبحثي في تنقيف، وتدريب، وتأهيل جميع منسوبي تلك المؤسسات المجتمعية للتعامل مع تلك المشكلات بأفضل الطرق العلمية التي تضمن الحلول الجذرية لها والتي تمنع انتشارها أو تفاقمها، وهذا لا شك سيكسب تخصص علم النفس التربوي هوية مهنية أصيلة نابعة من المجتمع المصري لتأخذ منه وتقدم إليه، وهي هدف أساسي لاستعادة التوازن المنشود في تلك الرؤية المقترحة.

(٢-٣-٦) أن يتم تعميق الشراكة بين الأقسام العلمية في تخصص علم النفس التربوي من جانب ومؤسسات المجتمع المحلي ذات الصلة من جانب آخر، وذلك من شأنه أن يحسن الصورة الذهنية لهذا التخصص لدى المستفيدين المتوقعين في تلك المؤسسات عندما تمتد يد العون لهم في كافة المجالات الخدمية ذات الصلة بها التخصص، بدايةً من برامج رفع كفاءة منتسبي هذه المؤسسات من خلال خطط التدريب أثناء الخدمة، وانتهاءً ببرامج الرعاية الاجتماعية والنفسية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ومرورًا بالمشاركة في برامج محو الأمية وتعليم الكبار ورعاية الموهوبين والمتفوقين والدعم النفسي لمصابي الحوادث والكوارث البيئية والمرضى والاستشارات التربوية للقائمين على الإدارات التعليمية والمدارس ودور الحضانه ومديريات الشباب والرياضة والحملات القومية لمواجهة الظواهر الاجتماعية العارضة كالعنف والتتمر والانتحار وغيرها، على أن تكون الخدمات المجتمعية التي تقدمها تلك الأقسام العلمية ضمن خطة سنوية يتم إعدادها بالتعاون مع الوزارات المعنية وبدعم كامل منها لضمان الاستمرارية والفعالية.

(٣-٣-٦) أن يتم تأسيس وحدات ذات طابع خاص لتقديم الخدمات المجتمعية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي للمستفيدين منها، بحيث تنتمي كل وحدة منها إلى الجامعة الإقليمية في محيطها تنظيمياً من حيث اللوائح الحاكمة والخطوات المتبعة في طلب تقديم الخدمة وتقييم الأداء، ومن هذه الوحدات ذات الطابع الخاص مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، ومراكز التوجيه والإرشاد النفسي، ومراكز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، والمراكز الوطنية للقياس والتقييم، ومراكز الرعاية الأسرية، وغيرها من المراكز التي تقدم خدمات مجانية أو بأجر بسيط لا تستهدف الربح،

وهذا من شأنه أن يزيد من الدور المجتمعي لأعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي.

(٦-٣-٤) أن يتم إشراك أساتذة تخصص علم النفس التربوي في الحياة الثقافية للمجتمع المصري، وذلك بتخصيص مساحات معقولة لهم للظهور في البرامج المذاعة فضائياً عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة؛ لنشر الوعي، وتقديم المشورة، وإبداء الرأي في القضايا المجتمعية ذات الصلة بهذا التخصص، وكذلك بعقد الندوات الثقافية المنشورة عبر شبكة المعلومات الدولية؛ لضمان الوصول إلى أكبر قدر من أفراد المجتمع في كافة شرائحه العمرية، والتي تخصص كل منها لمناقشة القضايا المجتمعية الشائكة ذات الصلة بالتعليم، والتوجيه والإرشاد الأسري، والتوعية العقلية ضد الظواهر السلبية التي تنتشر فجأة بين المراهقين والشباب بتفسيرها والوقوف على أسبابها وطرق التعامل معها والوقاية منها، وهذا من شأنه أن يبرز الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به هؤلاء الأساتذة في ملء المساحات التي يتم شغلها حالياً في كافة وسائل الإعلام المجتمعية الفضائية بنماذج لا تنتشر الفكر المستنير، ولا تقدم الفائدة المرجوة في مواجهة القضايا المجتمعية، بل وتزيد من تعميق التسطيح الفكري لأبناء المجتمع.

(٦-٣-٥) أن يتم صياغة بروتوكولات تعاون بين الأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي بالجامعات المصرية من جانب، وفروع الأكاديمية المهنية للمعلمين من جانب آخر، بحيث تنظم هذه البروتوكولات آلية العمل المشتركة بينهما، فتلعب الأكاديمية دور المرآة العاكسة لواقع المهنة التي تستهدفها كليات التربية في إعداد خريجها بالمرحلة الجامعية الأولى، فتكون هي البداية لكل مؤشر تعتمد عليه تلك الكليات في تعديل لوائحها وبرامجها الدراسية بما يناسب طبيعة كل مرحلة، وفي نفس الوقت تكون تلك الكليات بما يندرج داخلها من أقسام علمية بما فيها قسم علم النفس التربوي بمثابة بيوت الخبرة التي تستقي منها الأكاديمية المهنية للمعلمين المعايير والمحكات التي تحكم من خلالها على أداء منسوبيها في جميع المراحل الدراسية، والتي تصرح من خلالها لهم وللخريجين راغبي التعيين في وظائف المعلمين بمزاولة المهنة ضمن بنود تلك البروتوكولات التي تجدد وفقاً لمتطلبات التغييرات المجتمعية التي تتأثر بمحيطها العربي والعالمية.

(٦-٣-٦) أن يتم إفساح المجال أمام المختصين في علم النفس التربوي بالجامعات المصرية ومراكز البحوث للمساهمة في إجراء الدراسات القومية للمشكلات المجتمعية ذات العلاقة بالتعليم، مثل مشكلات تراجع الدور التربوي للمدرسة، وتفصل الدور المجتمعي للمعلم، وانتشار الدروس الخصوصية، وتفشي العنف المدرسي، ورجوع التسرب من التعليم، واضطراب السياسات التعليمية، وعدم استقرار نظم الامتحانات، وغيرها من المشكلات التي تواجه واقع التعليم في مصر دون أن يتم دعوة هؤلاء المختصين لإجراء دراسات حولها وتقديم الأفكار للتعامل معها، وعلى العكس من ذلك يتم اللجوء إلى مجموعة من المستشارين الذين يكونون في الغالب غير مؤهلين وليس لديهم الرؤية العميقة التي تمكنهم من تقديم الاستشارات الناجعة، فيكتفون بتقديم المسكنات المؤقتة إلى متخذ القرار لإظهار صورة معينة تطمس الحقيقة الواقعية على الأرض مما يؤدي إلى مزيد من تفاقم تلك المشكلات.

(٧-٣-٦) أن تنظم أقسام علم النفس التربوي بالجامعات المصرية المزيد من القوافل التربوية، والتي يقومون من خلالها بالزيارات الميدانية إلى المدارس في المجتمع المحلي المحيط للوقوف على الاحتياجات الضرورية لدفع العمل التربوي قدما، والتي في ضوءها يتعرفون على واقع الاحتياجات التدريبية للمعلمين، فينظمون لهم الدورات التدريبية وورش العمل التي تغطي تلك الاحتياجات، وكذلك يتعرفون من خلالها على المؤشرات التي تشير إلى احتمال طفو بعض المشكلات الطلابية على السطح، وذلك قبل انتشارها بشكل أكبر، فيقدمون إلى إدارة تلك المدارس النصائح التربوية المستندة إلى الحقائق العلمية الثابتة للتعامل مع تلك البوادر قبل وصولها إلى حد الظاهرة، بما يمكن أن نطلق عليه التطعيم أو المصل التربوي الذي يمكن هؤلاء المديرين من وقف الظواهر السلبية في مهدها قبل أن تنتشر بين الجموع الطلابية، ثم تطفو على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي محدثة خلل اجتماعي أكبر وعاكسة لصورة سلبية عن المجتمع ككل.

(٨-٣-٦) أن يتم استحداث مركز لتقديم الاستشارات النفسية والتربوية داخل كل إدارة تعليمية يقوم عليه فريق عمل من الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين ويشرف عليه أحد الأساتذة المختصين في علم النفس التربوي بالجامعة الإقليمية بتلك المحافظة، وتكون مهمة هذا المركز هي تقديم الاستشارات النفسية والتربوية لجميع أطراف العملية التعليمية، بما يخدم التلاميذ في الأساس، حيث يمكن أن يحصل التلميذ مباشرة على الاستشارة النفسية والتربوية، أو معلمه، أو أحد الإداريين

بمدرسته، أو ولي أمره، بما يمكن كل هؤلاء الأطراف من حسن التعامل مع الموقف المشكل وإدارته بأفضل السبل، ويمكن أن تكون آلية عمل هذا المركز مباشرة، كما يمكن أن تكون عبر المراسلات الإلكترونية عبر صفحة رسمية أو بريد إلكتروني يسمح للجميع طلب الاستشارة النفسية والتربوية دون الإفصاح عن الأسماء والأشخاص منعا للمشكلات الاجتماعية التي قد يتصور البعض أنها تصل إلى حد الوصمة، وبهذه الطريقة يمكن لمدارسنا مواجهة مشكلات سلوكية عميقة مثل السرقة، والتحرش الجنسي، والاعتداءات البدنية، والتتمتع بكافة أشكاله، والابتزاز، وغيرها من المشكلات التي تقف تلك المدارس عاجزة عن التعامل معها طالما أنه لم تقدم لها يد العون من المختصين.

(٦-٣-٩) أن يتم استحداث مراكز حكومية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وأسره في المديريات التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي بالشراكة مع الجامعات الإقليمية ممثلة بالأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي، وذلك لتقديم خدمات التشخيص والرعاية المستمرة لذوي الإعاقات السمعية والبصرية والعقلية ولحالات التوحد منهم التي تولي لهم الدولة اهتمامًا خاصًا انطلاقًا من المبادئ الدستورية التي تكفل لهم ذلك، وكذلك استحداث مراكز حكومية لرعاية الفائقين عقليا والموهوبين منهم يكون مقرها في مديريات التربية والتعليم بالمحافظات بالشراكة أيضا مع الجامعات الإقليمية ممثلة بالأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي، وذلك لتقديم جميع أوجه الرعاية بداية من الكشف عنهم، وانتهاء بالتوظيف المثمر لطاقتهم، ومرورًا بحسن توجيههم وتدريب المتعاملين معهم، بما يضمن حسن استغلال طاقتهم الفريدة، وبالتالي سينعكس ذلك على تصنيف التعليم عامة في مصر التي تقوم به بعض الجهات الدولية بشكل دوري.

(٦-٣-١٠) أن يتم تخصيص جزء من بند الموازنة العامة للدولة المخصص لكل محافظة لإجراء المسوح المجتمعية الدورية في جميع القرى والأماكن النائية داخل كل محافظة بالمشاركة مع الأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي بكل جامعة إقليمية، بحيث يتم في هذه المسوح عمليات الكشف المبكر عن الإعاقات العقلية والسمعية والبصرية، وذلك من خلال إجراء اختبارات الذكاء وبعض الاختبارات التشخيصية للأطفال في سن ما قبل المدرسة والإبلاغ المستمر عن تلك الحالات للتعامل معها في أماكنها، وذلك لمواجهة المواقف الاستباقية التي يتبناها أولياء أمور البعض منهم بعدم الاعتراف بواقع أطفالهم خوفا من الوصمة الاجتماعية، وبالتالي يصرون على

إلحاقهم ببرامج الدمج التربوي دون الرجوع إلى القياسات الدقيقة التي تضع القواعد الصارمة للشرائح التي يسمح بدمجها وتلك التي يجب أن يتم فصلها داخل المعاهد المخصصة لهم.

(٦-٣-١١) أن يتم إشراك أعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي بالجامعات الإقليمية في الحملات والمبادرات القومية الكبرى على مستوى كل محافظة، والتي تسعى إلى الكشف عن طبيعة الحياة التي يعيشها المواطنون، وعن الخدمات الفعلية المقدمة لهم، وبالتالي يتمكن هؤلاء المختصين من الوقوف على حقيقة الخدمات التربوية والنفسية التي تقدمها وحدات المجتمع المحلي في تلك المناطق كالمدارس ودور الحضانه وغيرها، وتشخيص الواقع وتحديد أوجه النقص، واستقاء الأفكار البحثية التي تعالج القضايا الواقعية التي يعاني منها الأطفال وأولياء أمورهم والمعلمين وغيرهم من ذوي العلاقة بجميع الخدمات التعليمية، وهذا بالطبع من شأنه أن يعود بالنفع على أبناء هذا المجتمع المحلي من جانب، ومن شأنه أيضا أن يخلق هوية مهنية لعلم النفس التربوي ويحسن من الصورة الذهنية له في المجتمع المصري.

#### (٧) خاتمة:

هدفت تلك الورقة إلى تقديم رؤية مقترحة للنهوض بتخصص علم النفس التربوي بالجامعات ومراكز البحوث المصرية، فسعت للإجابة على خمس تساؤلات هي:

- ما هي الخلفية التاريخية لبيدات علم النفس التربوي؟
- ما هي مراحل تطور موضوعات هذا العلم؟
- ما هي موضوعات هذا العلم السائدة حالياً؟
- ما هي المؤشرات التي تظهر الحاجة إلى النهوض بهذا العلم في مصر؟
- إلى ماذا يجب أن نتطلع في المستقبل للنهوض بهذا العلم في مصر؟

وتمت إجابة التساؤلات من الأول حتى الثالث لهذه الورقة؛ للوقوف على الأرضية التي يجب الانطلاق منها عند تقديم أية مقترحات مستقبلية، بحيث تكون هذه المقترحات هادفة إلى إعادة توجيه تخصص علم النفس التربوي إلى المسار الصحيح الذي انطلق منه وفقاً لبيداته التاريخية، وفي نفس الوقت تكون هادفة إلى التعامل مع الواقع الحالي لهذا التخصص بمصر في محاوره الثلاثة (التدريس - البحث العلمي - خدمة المجتمع).

كما تمت إجابة التساؤل الرابع لهذه الورقة؛ للتأكد من وجود مؤشرات واقعية وفعالية في ميدان العمل بالأقسام العلمية ذات الصلة بتخصص علم النفس التربوي في الجامعات ومراكز البحوث المصرية، تؤيد الحاجة إلى تقديم مقترحات عملية ضمن رؤية مستقبلية متكاملة للنهوض بهذا التخصص، وبالفعل تم حصر عدد (١٨) مؤشر جميعها تؤيد ذلك.

كما تمت الإجابة على التساؤل الخامس لهذه الورقة، وذلك بتقديم بعض المقترحات يمكن من خلالها التعامل مع هذه المؤشرات بما يكفل تحسين واقع المحاور الثلاث الخاصة بهذا التخصص، وكانت عبارة عن عدد (١٠) مقترحات للنهوض بالمحور الأول، وعدد (١٢) مقترح للنهوض بالمحور الثاني، وعدد (١١) مقترح للنهوض بالمحور الثالث.

### (٨) المصادر والمراجع:

- حسني زكريا النجار (٢٠٢٠). رؤية مقترحة لتطوير تخصص علم النفس التربوي، المجلة التربوية لكلية التربية جامعة كفر الشيخ، ٢٠ (٤): ١ - ٤٤.
- خمائل حسين الخالدي وبلقيس عبد الوهاب عبد الله (٢٠٠٩). علم النفس التربوي. مجلة دراسات تربوية بمركز البحوث النفسية والتربوية بجامعة بغداد، ٢ (٥): ٢٠٣ - ٢٤٣.
- السيد محمد أبو هاشم (٢٠٢٠). الهوية البحثية لرسائل الماجستير والدكتوراه في علم النفس التربوي بكلية التربية جامعة الزقازيق: تصور مقترح، مجلة دراسات تربوية ونفسية بكلية التربية جامعة الزقازيق، ٣٥ (١٠٧): ١ - ٢٨.
- عادل كمال خضر (١٩٩٩). وضع البحث النفسي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلة علم النفس، ١٣ (٥٢): ٢٠ - ٣٩.
- عبد المنعم شحاته (٢٠٠٢). علم النفس والقرن الحادي والعشرين، بحوث مؤتمر العلوم الإنسانية وتقنيات المعلومات بكلية التجارة جامعة أسيوط، ٩٥ - ١٠٧.
- عصام جمعة نصار (٢٠٢٢). رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير تخصص علم النفس التربوي بالجامعات ومراكز البحوث المصرية، مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية بكلية التربية جامعة مدينة السادات، ٣ (٢١): ١ - ٣٧.
- عماد عبد الرحيم الزغلول (٢٠٠٢). دراسة تحليلية لواقع حقل علم النفس التربوي في الأردن، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، ١ (١): ٤٥ - ٦٢.
- عمر هارون الخليفة ومنى حسن بابكر (٢٠١١). اتجاهات أطروحات دكتوراه علم النفس في التعليم العالي السوداني، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ٤ (٨): ٢٥ - ٥٩.
- محمد المري إسماعيل (٢٠٢١). رصد مشكلات البحث العلمي في مجال علم النفس التربوي بكليات التربية، مجلة دراسات تربوية ونفسية بكلية التربية جامعة الزقازيق، ٣٦ (١١٣): ١ - ٣٤.
- محمد رقيقي عيسى (١٩٨٤). علم النفس التربوي كمقرر في الدراسات العليا: رؤية ناقدة لوضعه في الجامعات العربية ورؤية مستقبلية في إطار التربية العملية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية بالكويت، ٤ (١٤): ١١٣ - ١٢٩.
- محمد محمد فتح الله (٢٠٢١). رؤية مستقبلية لتطوير مجال القياس والتقويم والإحصاء النفسي والتربوي، مجلة كلية التربية جامعة العريش، ٩ (٢٨): ١٩ - ٥٥.

- محمد يحيى ناصف (٢٠١٨). تصور مقترح لتطوير تخصص علم النفس التربوي ودراساته، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، مجلة عالم التربية، ٦١ (١): ١٤ - ٤٤.
- نزار عيون السود (٢٠٠٠). مسيرة العلوم النفسية في الوطن العربي وآفاق تطويرها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، مجلة عالم الفكر، ٢٩ (١): ١٥٥ - ١٨٣.
- هشام إبراهيم النرش (٢٠١٩). رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير تخصص علم النفس التربوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مجلة علم النفس، ٣٢ (١٢١): ١٥ - ٢٣.
- وليد محمد أبو المعاطي (٢٠١٧). رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير تخصص علم النفس التربوي في الجامعات المصرية، المجلة الدولية للدراسات التربوية النفسية بمركز رفاذ الأردني للدراسات التربوية والنفسية، ٢ (١): ١٣٩ - ١٧٦.

- Alexander, P. A. (2018). Past as prologue: Educational psychology's legacy and progeny, *J. of Educational Psychology*, 110 (2): 147 – 162.
- Burden, R. L. (1994). Trends and developments in educational psychology: An international perspective, *J. of School Psychology International*, 15: 293 – 347.
- Gelman, R. & Lee, M. G. (1995). Trends and developments in educational psychology in the United States, France: UNESCO Publishing.
- Haris, K. R. (2018). Educational psychology: A future retrospective, *J. of Educational Psychology*, 110 (2): 163- 173.
- Kim, D., Koh, H., Jo, S., Nam, J. & Kim, M. (2014). Educational psychology as an evolving discipline: Trends and synthesis in Asia pacific education review, *J. of Asia Pacific Education Review*, 15: 409 – 416.
- Mayer, R. E. (2018). Educational psychology's past and future contributions to the science of learning, science of instruction and science of assessment, *J. of Educational Psychology*, 110 (2): 174 – 179.
- Miller, G. E. & Reynolds, W. M. (2003). Current perspectives in educational psychology, in *Handbook of psychology (7)*, USA: John Wiley & Sons Inc.
- Norwich, B. (2005). Future directions for professional educational psychology, *J. of School Psychology International*, 26 (4): 387 – 397.
- Osborne, J.W. & Mollette, M.J. (2010). Grand challenges in educational psychology, *J. of Frontiers in Psychology*, 1 (157): 1 – 2.
- Salkind, N. J. (2011). *SAGE directions in educational psychology*, SAGE library of educational thought and practice, London: SAGE Publications Inc.
- Stanley, P. (2010). The future of educational psychology, *A Point of View Journal*, 2 (2): 82 -83.